الصحافة والدولة

للأستاذ زين العابدين جمعة

المحامي

« هنري ويكهام استيد الذي نترجم له هذا الفصل من كتابه (الصحافة) محاق ثبت وكاتب علم . درس دراسة واسعة وخبر الصحافة خبرة طويلة ناجحة ؛ إلى أن كان مراسلا لصحيفة التيمس في برلين وروما وفينا ، وأن انتهى إلى رياسة تحرير هذه الصحيفة . والرجل مفكر عبقري لا يتهيب أن يرتجل رأيه ويصارح الناس به . وقد تناول الصحافة الحاضرة في كتابه من مختلف نواحيها ؛ وكان من سياق تحقيقه العلمي والعملي أن أفاض فيما للصحافة من أثر حاسم فيما ينعم به الناس من حرية القول وحرية الرأي وحرية العمل ، وما صار يتهددها على يد الحكام المستبدين . »

زين العابدين

عقب أن تولى هتلر زمام الحكم في ألمانيا بأشهر قلائل سألني النصح صحاق ألماني فيما يكابده من أمر ضرورة ملحة . ولقد عرفته رجلا طيب الخلق نقي الصفحة ؛ قضى السنين الطوال وهو يخدم إحدى الصحف اليومية الألمانية المهيبة الجانب لما امتازت به من نباهة الشأن واستقلال الرأي . وكان آنئذ قد تلقى بلاغاً ينبئه أن مركزه ، وبالتالي أرزاقه ، قد صار معلقاً بما يظهر من استعداده لإبرام ذلك الميثاق الذي « ينظمه » في سلك الاشتراكية الوطنية أو جماعة النازي التي لا يرى رأيها ولا يذهب مذهبها

لقد شق عليه الأمر ومرت برأسه خواطر متشعبة : أيبرم الميثاق فيضيع على نفسه ما تنعم به من كرامة الذات واستقلال الرأي ، أو يأبى عليهم التوقيع فلا يبقى له شيء يعيش عليه إلا ما يعتز به من احترام النفس واحترام النفس وحده . ثم أخذ يسألني عما يجمل به أن يختاره من مصير

والحق أنه لم يشق علي النصح مثلما شق علي من أمره . فهل كان يسعني أن أقول له : « لا توقع ، وسأرى أنه ما من ضير يصيبك أو ينتظرك في هذا السبيل ؟ » . نعم لقد كان مثل هذا القول سهلاً ميسوراً ؛ ولكن يا لها عندي من شجاعة رخيصة أن أقول لرجل كن مقداماً جريئاً فأحمله على أن يجازف بمقومات حياته وأسباب عيشه من غير أن أهيء لغيرها السبيل !! والحق أني كابدت من أمر « قضيته الوجدانية » نصيباً لا يقل عما يكابده فيها من نصيب

ولعله كان بسبب ما يعوزني من شجاعة أدبية أن حاولت إعفاء نفسي من نصحه . وبدلاً من أن أتقدم برأي سألت سائلي أن يخبرني عن حقيقة مشاعره ، ثم ناقشت معه جميع الفروض والاحتمالات المرتبطة بالقبول أو المترتبة على الرفض . وإذ علمت من أمره أنه قد عقد النية على ألا يبرم الميثاق وأجمع رأيه على أن يحمل لهم حياته في كفه تاركا للمقادير أن تفعل به ما تشاء ، فقد رأيت أن ألبس في تفنيد حججه ثوب الدفاع . وعرضت له القضية من ناحية أخرى هي ما يصيب الشعب الألماني من ضرر إذا ما اجتثت من تربة الصحافة الحرة جميع الدوحات المباركة ، وحرمت الصحافة الألمانية من رجالها الأمناء النابهين . فاستحال عليهم في المستقبل القريب أو البعيد ترقب النهزة واغتنام الفرصة لمعاودة الجهاد وإصلاح المعوج وتقويم السبيل . والحق أني ما حاولت أن أحمله على العبث بوجداناته إلا لأزفه عن نفسه عبء ما يشق عليها من مسئولية أدبية لما يتهدده وينتظره إذا لم يلب الدعوة ويبرم الميثاق . وكان أكبر همي أن أنقذه من نفسه فلا أدعه في ثورته النبيلة وغضبته العادلة يقرر لنفسه مصيراً عساه يلومها عليه فيما بعد

لقد عقد النية على التضحية بمادته والاحتفاظ بمثله ؛ وكانت له الخيرة بين القبول المغني والرفض المفقر . فآثر الرفض على القبول ، وتأبى عليهم في عزة وأنفة إبرام العهد ، وكان قدراً مقدوراً أن فقد مركزه وضاعت أرزاقه . ومنذ ذلك الحين أخذ يضرب في الأرض هائماً على وجهه لا يلوي على شيء إلا ما عساه أن يظفر منه برزق جديد ، فلا يصيب من ملتمسه إلا ما يتباغ به

ولقد قدر لي لعهد غير بعيد أن أجتمع به ثانية في قطر أجنبي حيث كان يبحث عن مرتزق ثابت وعيش مأمون . ويا له من شأن لا أقضي من نبله العجب أن أراه وما تبدر لي منه بادرة آنس منها أنه ارتاب يوماً في عدالة منهجه أو أنه أصبح في شك من صواب رأيه فاتهم نفسه في صدق اختياره

يالها من أمنية طيبة أن أراه فى مستقبل العمر وقد اعتذر له الدهر عن خطيئته وواساه الزمن بجزائه العادل !

إن منهج هذا الصحفى الحر ومنهج غيره من الصحفيين الذين لا يقلون عنه تضحية ولا إقداماً لما يجعل سلوك هؤلاء الصحفيين ، من غير جماعة النازى ، الذين استكانوا وأرغموا الميثاق على كره منهم ومنهجاً سهلاً قدراً . ألم يصبحوا مجرد أداة لا وزن لها ولا تقدير لمجهوداتها ؟ ألم يمسوا مجرد أبواق الدعاية التى هى من صميم كيان الحكومة النازية الاستبدادية ؟ ألم يقتصر أمرهم فى التحرير على أن يستخدموا ما توفر لهم من كتابة وما تهيأ لهم من مواهب فى تنظيم ما يتلقونه من الدكتور « جيبلز » أو « قلم المخابرات السرية » من موضوعات يؤمرون بكتابتها ويجبرون على إذاعتها ؟ ألم يهيئوا لهم طابعاً رسمياً من ثياب عسكرية ليكون ذلك شاهداً على استرقاقهم وآية على عبوديتهم ؟ أيظل هؤلاء صحفيين بما تحمله كلمة الصحافة من معنى ، أم صاروا وقد جدت قريحتهم وسقم وجدانهم تبعاً مستضعفين وعبدة مستعبدين ؟

إن الجواب على ذلك مدرج فى مسائل أخرى أبعد مدى وهدياً إذا كانت الصحافة المقيدة المستعبدة تعتبر صحافة أصلاً بما تحمله كلمة الصحافة من معنى ، وإذا كانت الأمم الاستبدادية تفسح للصحافيين فى ميادينها مكانة كتلك المكانة التى يعرفها الناس لها فى الأمم الحرة

إن « الصحافة » الألمانية أداة حكومية خصت بأن تلعب الدور المنوط بها وفقاً للأسلوب النازى وتبعاً لوجهة النظر النازية فى طبيعة الأمور ، وأولئك الذين يدرسون بحرية الصحافة البريطانية كمظهر من مظاهر الحرية السياسية البريطانية على العموم يجب أن يفهموا ما هية هذه الأداة وعلاقتها بالنظام النازى

فلقد عرف الفهر « ولهلم ولدكرش » وجهة نظر النازى فى الصحافة بأسلوب واضح يدعو إلى الإعجاب فى مؤلف ألمانى عنوانه : « واجب الصحافة السياسى » قائلاً : « إن جاع ما يسعنا أن نفهمه من واجب الصحافة السياسى هو أن نسلم تسليما مطلقاً وأن نعترف اعترافاً قاطعاً لا يحده وصف ولا يقيده شرط بما « للزعامة » من شأن فى الدولة وبما هو لزام عليها من تأييد الزعيم فى رواج خططه تأييداً طليقاً من أى قيد أو تحفظ . وإن للصحافة بأوسع ما ينطوى عليه عملها السياسى من دلالة ، مباحة لأن تكون من الاستسلام والخضوع بحال يتيسر معها أن تتضافر جهود الصحف الألمانية جميعاً على تدعيم أسلوب التجديد الناضج فى الحياة السياسية . وبوسع الصحافة الألمانية بما تؤديه أو تخفق فى تأديته أن تؤثر تأثيراً فعالاً ذاهباً إلى أبعد مدى فى كيان الحكومة الألمانية . وهنا مبعث الاهتمام فى إدراك ماهية العمل السياسى للصحف . ولقد كان من بواعث النبطة وحسن التوفيق أن اختفت اختفاء تاماً من ميدان حياتنا الاجتماعية تلك الأغراض المتشعبة والمقاصد الملتوية والغايات المتنوعة ، كما اختفت أيضاً الصحف التى لم يكن يعنيها إلا أن تخدم المقاصد والأغراض الحزبية من غير أن تلقى بالاً لما انطوى عليه العنصر الألمانى « من المزايا الجنسية والقيم المعنوية » . ولقد أصبحنا الآن ونحن لا نسمح لأية صحيفة أن تجعل لها سياسة خاصة بها ، أو أن تدلى من وجهات النظر والآراء ما من شأنه أن يعرقل سبيل القيادة فى الدولة . وقد تهيأ النقد ميدان واسع الأرجاء بعيد المدى ، وكان بوسع الناقدين أن يجرى فى خاطرهم أنهم يخدمون المصلحة العامة ؛ إلا أن الرقباء النيورين قد رأوا بثاقب فكرهم فى ذلك الزمن بعينه ما يلازم أمثال تلك الآراء من الزيف والخديعة ، وما يجب أن تنتهى إليه من إفساد وضلال . لقد أصبحنا اليوم ونحن نفهم فهماً تاماً أن العهد الجديد بحاجة إلى رأس جديد ، وأن الحكومة قد وطدت العزم على أن تحتفظ فى يدها بقيادة الدولة ، وعلى الصحف أن تدرك مقتضيات هذا الشأن فتستعمل بكل الوسائل على تأييد خطط الحكومة

ولقد جهد الفهر « ولدكرش » أن يؤثر فى نفوس مواطنيه وأن يلبس آراءه ثوباً جذاباً فعالاً فاقتبس لها عبارات متنوعة من كلام الزعيم بحروفها ، وهى عبارات تلح فى أن الثورة لا يسعها أن تنجح ما لم يتهيأ لها أن تطبع بطابعها الشعب بأسره ؛ فإن لزاماً على الدولة النازية أن تنشئ نشأ جديداً . وإن رسالة الصحافة هى أن تطبعهم بالطابع الحقيق » أو بعبارة هتلر : « إن الصحافة هى الوسيلة إلى تهيئة الجموع لأن يربى نفسه وأن يثقف على ضوء ما يراه ويخططه الزعيم الذى يقود الدولة » ولقد أدلى بهذه الآراء الدكتور « جيبلز » الذى اقتبس عنه الفهر « ولدكرش »

مؤيداً نظره ومستصوباً رأيه . فصرح بأن ما يسمح به من رخص الكتابة مقيد بذلك الالتزام الماثل في أن تكون وقفاً على خدمة الدولة

والذي يخلص من أمر هذه الحقائق ومن سائر الحقائق الأخرى الملموسة هو أن جماع ما يتصور للصحافة من حرية ، بل وما يظن للفرد نفسه من حرية، قد حذف من منحى السياسة الألمانية ؛ فلم تعد الصحافة الألمانية قادرة أن تكون عنصراً من عناصر التعبير عن « الرأى العام » ، إذ فرضوا عليها أن تطبع في رءوس الجمهور ما جرى به قضاء زعيم الدولة أن يكون موضع التفكير العام . وكم يحتاج الأمر في بريطانيا — وفي البلاد الأخرى التي لا زالت الصحافة فيها تنعم من حريتها بمثل ما تنعم به في انجلترا — من جهود عقلية للاحاطة بكامل ما انطوت عليه تلك الثورة من معنى ، ولإدراك أن ما للصحافة المستعبدة « المماثلة في الدرجة والأسلوب » من قوة ، لأكثر مثولاً فيما تكف عن قوله أو لا تجترئ على نشره منه فيما يتسنى لها نشره أو يطيب لها إثباته وإبرامه

ولو أن الأمور المؤكدة قد تصبح موضع ريبة ومبعث شك إذا لم تؤيدها الحقائق الماثلة في طبيعة الأشياء أو ينهض الدليل بحجتها ، إلا أن ما صادف الحقائق التي لها أثرها في تهيئة عقول الأفراد وتكوين آرائهم من ضياع أو تشويه ، قد صيغ بأسلوب ماكر قوى ، من شأنه أن يعطل النقد وأن يحول دون نمو الآراء المعارضة

وبهذه الطريقة امتدت عملية « الأسلوب الواحد » الإجبارية — التي خضعت لها الصحف الألمانية منذ عام ١٩٣٣ — إلى الشعب بأسره ، وكان ذلك من طريق تشويه الصحف للحقائق كما كان ذلك من طريق ما طبعته في رءوس قرائها في أوامر الزعيم ونواهيه

ولقد صار من مقتضيات التعامل مع ألمانيا — كما هو الحال مع الأمم الأخرى المحكومة حكماً استبدادياً — أن أصبح رجال السياسة والصحافة في الأمم الحرة يواجهون في الشئون الدولية حالة لم يسبق لها مثيل ، فقد تغير بين الدول مقياس الصلات السياسية والعقلية ، ولم يعد هناك تكافؤ في تبادل الآراء العامة بين الأمم المحكومة حكماً استبدادياً والأمم التي لا زال الرأى فيها حراً ؛ ولم يعد هنالك أيضاً من شكوى ترفع أمام قضاء الشعب من نظام حكومته الاستبدادية

والأمر على النقيض من ذلك في الأمم الحرة ؛ إذ بوسع صحافة الحكومات الاستبدادية ووكالاتها الأخرى الخاصة بالدعاية والنشر — بل وكثيراً ما وسعها كما أيدتها التجارب — أن تتقدم بشكواها إلى الرأى العام في الأمم الحرة ، وأن تكون هذه الشكوى أحياناً ضد نظام ومصالح هذه الأمم الحرة ؛ إلا أن هذه المعاملة الكريمة لا يسمح لها صدى في الأمم المحكومة حكماً استبدادياً ، حيث لا تكافؤ في المعاملة ولا تعادل بين ما يعطى وما يؤخذ ، ولا ترقب للاقناع والقبول بالدليل القاطع أو البرهان الدافع ما دامت الحكومة وحدها في الأمم الاستبدادية هي صاحبة الكلمة العليا والقضاء المبرم ، وما دام الشعب قد قدر له أن يجهل كل شيء من شأنه أن يهيئه لأن يتأبى على الزعيم قبول سياسته — والواقع أن الفاشية في إيطاليا والشيوعية في روسيا السوفياتية ، بل وحتى القيصرية في روسيا القيصرية ، كل أولئك يعتبر موطناً للحرية إذا ما قورن بالنازية في ألمانيا . فلم تكن الرقابة التي فرضها قيصر الروس على الصحافة ، ولم تكن الرقابة التي بسطتها عليها « البيروقراطية » الباطشة الغوية ، أو الإدارة السرية ، لتبلغ من التوفيق والنجاح ما بلغته النازية من إسكات ستة الصحف الكبرى ، وهذا النظام الاستبدادي الذي يفرض على الشعب بأسره ما تبدعه الدولة وتصبو إليه من النظر والرأى يعتبر حدثاً جديداً وأمراً ثورياً وطابعاً مشؤوماً وقالباً معكوساً في العالم الجديد

(للكلام بقية)

نجيب العلايلي محمد
المحامي

حكم في القضية رقم ٢٥٩ تسعيرة عسكرية سنة ١٩٤١ ضد قاسم عبد الجواد أبو حسن علاف بشارع الاسكندراني بحبسه شهراً بالشغل لبيعه عدساً بثمن أعلى من التسعيرة